الأنباء
الخميس 7 يوليو 2011

تحليل إخباري

كيدية الموالاة وكيدية المعارضة

كاد مخاض ولادة البيان الوزاري للحكومة الميقاتية ان يفجر أزمة، ربما تستعصي على الحل، فبين وجهات النظر المتباعدة ـ تحديدا حول موضوع المحكمة الدولية ـ ودهم الوقت لمدة الشهر المعطاة للحكومة لتقديم بيانها الوزاري او الاستقالة حكما، كان هناك سباق، فلو قُدر ألا يُنجز البيان الوزاري وتستقيل الحكومة، فماذا يمكن ان يحدث؟ بالتأكيد كان لبنان سيعيش أوقات فراغ موحشة اكثر من اي وقت مضى، لأن حكومة اتحاد وطني شبه مستحيلة في الوقت الراهن، والأكثرية السابقة بطبيعة الحال لا تستطيع ان تشكل حكومة، والأكثرية الجديدة فشلت في المهمة. فالوحشة كي لا نقول الظلام الدامس معادلة واقعية مؤكدة الحدوث وليست فكرة تسويقية لأي وجهة نظر، فلبنان في هذه الأوقات يعج بالمجانين بينما هو اكثر مرة بحاجة الى العقلاء.

صدر القرار الظني عن المحكمة الدولية في قضية اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، وكان لتوقيت صدوره مع إنجاز قطوع البيان الوزاري بعض الالتباس، كون الكلام عن قرب إعلانه كان يتردد منذ اكثر من سنة. كذلك الأمر فيما يتعلق في مضمونه الذي تطابق مع التسريبات التي أوردتها صحف عالمية، وخاصة «دير شبيغل» الألمانية. وصدور القرار في هذا التوقيت أربك الحكومة الميقاتية قبل ان تتمكن من الحصول على ثقة البرلمان، حيث كان الجو السياسي يؤشر الى إمكانية حصولها على ثقة بأصوات أكثر من المتوقع، وما أعلنه النائب ميشال المر في هذا المجال له دلالة واضحة، على أساس ان المصالح لها اعتباراتها الدائمة في لبنان. وعلى عكس الارتخاء الذي بدا عند فئات الشعب اللبناني، وتعاملها الواقعي معه، مضافا الى مسؤولية كبرى أبداها كبار رجال الدين وفي مقدمتهم البطريرك الراعي والمفتي قباني، كان للأطراف السياسية المتقابلة ـ وخاصة منها من يدور في فلك القوات اللبنانية وتيار المستقبل من جهة، ومن يدور في فلك حزب الله والتيار الوطني الحر من جهة اخرى ـ مواقف متشددة، وتحريضية.

فالبعض من الأكثرية الجديدة تحدث بكيدية واستخفاف، وتوعد بممارسة التشفي او الانتقام. فالأمر غير مقبول ولا يمكن السماح به، عند قوى أساسية في هذه الأكثرية، من الرئيس نبيه بري الى الرئيس نجيب ميقاتي الى رئيس جبهة النضال الوطني وليد جنبلاط، فضلا عن رئيس الجمهورية ميشال سليمان. وبعض المعارضة الجديدة تجاوز كل الحدود في خطابه الجارح، وأحيانا غير المسؤول، في اعتراضه على تشكيل الحكومة، او فيما يتعلق بالقرار الاتهامي، ومارس كيدية وصلت الى حد التخوين والتشكيك بمقاصد من حاول ويحاول وأد الفتنة، هذه الفتنة التي أكد الرئيس سعد الحريري انه لن يسمح بأن تكون دماء رفيق الحريري سببا لها. وفي السياق ذاته جاء عدم رد السيدة بهية الحريري عن أي سؤال يتعلق بالقرار الاتهامي.

فكما ان الكلام عن عدم قدرة الدولة على توقيف مشتبهين في 3 سنوات ولا في 30 سنة او 300 سنة، كلام تشبيهي مبالغ فيه، فإن الكلام عن موبقات الحكومة الجديدة، وانها تغطي على المجرمين، ويجب ان ترحل، قبل ان تبدأ العمل، كلام فيه بعض الاستخفاف، ويحتوي على مقدار من عدم المسؤولية، لأن تسيير أمور الناس ومصالحهم مسؤولية وطنية يجب أخذها بعين الاعتبار دائما، على ما أكد عليه بيان المفتي قباني.

ان مسؤولية إخراج موضوع المحكمة من التداول السياسي، هي مسؤولية المعارضة قبل ان تكون مسؤولية الموالاة، وفاء للرجل العظيم الذي أكبر الوطن عن اي من أبنائه، واستودع الوطن الحبيب بين أيدي أبنائه، قبل ان تنال منه فعلة المجرمين.

● بيروت ـ د.ناصر زيدان

الاحداث في سورية رفعت حرارة الكلمات وزادت عدد المتكلمين

«وقعت الواقعة» في البرلمان اللبناني في اليوم الثاني لجلسات «الثقة»: قانصوه عن الضاهر «مين هالكلب؟!».. والضاهر يرد «أنت الكلب»!!

نواب يحاولون منع زميلهم عاصم قانصوه من الاشتباك مع النائب خالد ضاهر

.. والنائب ضاهر اثناء التلاسن مع قانصوه

المشهد الاول من الفصل الثاني من مناقشة البيان الوزاري لحكومة الرئيس نجيب ميقاتي اتسم بالرصانة والهدوء كالفصل الاول تقريبا، حتى كاد ان يكون نموذجيا في تحضره، لولا الاشتباك الكلامي بين نائب «المستقبل» في الشمال خالد الضاهر ونائب «البعث» عن بعلبك ـ الهرمل عاصم قانصوه، والذي كاد يتطور الى الايدي، لولا حمية الزملاء الذين اقاموا سدا بوجه تلاقي الرجلين المشحونين بالغضب على ما يجري في سورية، احدهما مع النظام الى مالا نهاية والآخر ضده حتى النهاية.

والاشكال بدا خلال مداخلة النائب خالد ضاهر حيث قاطعه النائب قانصوه عندما تناول الوضع في سورية وممارسات النظام ضد الشعب والمتظاهرين فرد ضاهر لا تقاطعني بحدة، فتدخل الرئيس بري وقال لقانصوه لا تقاطع ويمكنك الرد خلال الكلمة التي ستلقيها.

وتابع ضاهر كلمته وتحدث عن «زمرة ابو عبدو» مسؤول الاستخبارات السوري السابق في لبنان رستم غزالي، الذين يدافعون عن النظام السوري.

وبعد انتهاء كلمة ضاهر وعودته الى مقعده وقبل ان يبدأ الخطيب الذي تلاه قال احد زملائه (سامر سعادة) ان قانصوه قال عنه «مين هالكلب»، فوقف ضاهر وتوجه الى الرئيس بري بالقول: انا لم اسمع كلام قانصوه «لقد قال عني كلب»، هو كلب.. هنا ثار النائب قانصوه وهم بالتوجه الى النائب ضاهر فأمسكه النواب بقربه، وتدخل الرئيس بري وقال ما حدا سمع هالكلام، وتابع بري: الله يسامح يللي قللك هالكلام او الله لا يسامحه. كما تدخل عدد من النواب وتوجهوا الى النائبين لتهدئة الخواطر.

بدوره، الرئيس السنيورة توجه الى مقعد النائب الضاهر وهدأه، ثم توجه الى النائب قانصوه وطيب خاطره.

وانهى الرئيس بري الاشكال بالقول «اخوان وتعاتبوا على طريقتهم».

ولمزيد من ترطيب الاجواء، عندما هم الرئيس بري بمغادرة القاعة لبعض الوقت توجه الى الرئيس السنيورة بالقول تفضل اجلس مكاني: ألست رئيسا للسن، فضحك الجميع، وصفقوا، ثم اعطى المقعد لرئيس السن عبداللطيف الزين.

المحكمة هي النقاش

وتساجل النواب حول المحكمة ودورها وشكا كثير من النواب من تجاهل البيان الوزاري وحصر النقاش في المحكمة.

وعندما اعتبر النائب حسن فضل الله ان المعارضة السابقة هي المسؤولة عن الوضع لرفضها اعطاء الفريق الآخر أي الأكثرية الحالية الوقت وحتى يومين على الأكثر يومها للتفاهم على أسس المحكمة، ولكنهم ذهبوا منفردين الى الأميركيين.

وبعد انتهاء الكلام طلب الرئيس السنيورة الكلام بالنظام، وقال: هناك بيان عن رئاسة الحكومة، فاعترض الرئيس بري وقال: لا يجوز الرد بهذه الطريقة، ويمكن ان تقول ما تشاء عندما يأتي دورك.

لكن السنيورة أكمل وقال: أريد فقط ان أقول ان بيان رئيس الحكومة الصادر في 2006/11/12 يوضح كل شيء حول تشكيل المحكمة ومن عرقلها، والمهم ان كهربة جو النقاش رفعت عدد طالبي الكلام الذين كانوا بحدود 24 نائبا، تحدث منهم 15، فبقي تسعة. وعلى هذا أمل رئيس المجلس إنجاز المناقشات أمس، لكن بعد المشادة بين نائب البعث ونائب الجماعة الاسلامية على خلفية الوضع في سورية، ارتفع عدد طالبي الكلام مجددا من 9 إلى 20 ما أوجب على رئاسة المجلس تبكير الجولة المسائية للجلسة الخامسة بدلا من السادسة، لتمرير أكبر عدد من المتكلمين وبما يضمن له استكمال الكلمات قبل ظهر اليوم وسماع رد رئيس الحكومة ومن ثم التصويت على الثقة لأن الرئيس ميقاتي ملتزم بإقامة عشاء تكريمي لاتحاد المحامين العرب هذا المساء.

حمادة خاطب وجدان ميقاتي

عمليا، ركزت كلمات النواب المعارضين، خصوصا النائب مروان حمادة، على مخاطبة وجدان الرئيس ميقاتي في موضوع المحكمة الدولية، فيما أوصى حزب الله نوابه بأن يدفعوا بالتي هي أحسن، في حين ركز رئيس المجلس نبيه بري على التوازن في الكلمات، وكذلك في المواقف، ملاحظا ان المداخلات النيابية غيبت البيان الوزاري وتناولت بشكل مركز المحكمة الدولية والسلاح.

النائب الحجار: لترحل هذه الحكومة

البداية كانت مع النائب محمد الحجار عضو كتلة المستقبل، الذي قال انه لن يعطي ثقة لحكومة تهدد بوضع لبنان خارج الشرعية العربية والدولية، داعيا لرحيل هذه الحكومة، وقال: لن نعطي ثقة لحكومة تستقوي بحزب مسلح وبسلاح غير شرعي وبحكومة انقلاب على العملية الديموقراطية.

أوغاسبيان لميقاتي: قدم استقالتك

وتلاه النائب جان اوغاسبيان عضو المستقبل ايضا، الذي انتقد توجيه سلاح حزب الله الى صدور اللبنانيين ودعا رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الى ان يقدم استقالته، أو ان يبقى في الحكم من أجل السلطة ويأخذ الحكم الى مخاطر كثيرة والى طموحات وهمية.

وحث اوغاسبيان على الالتزام بالقرارات الدولية وخاصة القرار 1701.

بري مقاطعا: ملتزمون بالقرار 1701

وقد رد عليه الرئيس بري مقاطعا بقوله: لبنان ملتزم بالقرار 1701 وقد التزم به كاملا وما يزال الالتزام كاملا، وليكن الخلاف حول امور وضمن اطار لا يرتب على البلد مسؤولية دولية ولبنان لم يسجل واحدا على الالف في الخروقات للقرار 1701 بمقياس الخروقات الاسرائيلية التي بلغت 8 آلاف خرق، وقد حجب اوغاسيبان الثقة عن الحكومة.

بدوره النائب حسن فضل الله (حزب الله) اعتبر ان جهاز الامن الاسرائيلي شريك في عمل لجنة التحقيق، ومنح الثقة للحكومة وقال ان حكومة ميقاتي لبنانية 100٪ ولذلك علا صراخ السفيرة الاميركية في بيروت، واضاف: الحسابات الخارجية ظلت هي الطاغية حيال فريق المعارضة، وحساب السلطة كان الشعار، اليس هذا ما عرف بالاشتراطات فيما عرف بالورقة التركية – القطرية؟ فعلام الضجيج؟ وقال ان التسوية عطلت في نيويورك، لقد تنازلوا عن المحكمة ولا تمويل وسحب القضاة مقابل اعطونا الحكم في لبنان.

النائب علي فياض اكد على ان حكومة ميقاتي ميدانية موسعة وليست من لون واحد، وان المحكمة الدولية استخدمت كأداة صراع دولي وان ما يسمى بالعدالة الدولية كذبة كبيرة واعتبر ان المحكمة قوضت كل امل بكشف الحقيقة وتطرق الى الامور المالية بالقول ان 60٪ من الهبات المالية والسلف صنائعه والقسم الاكبر منها غير مسجل، واصفا الحكومة السابقة بالميليشيا المالية وخلص الى منح الحكومة الثقة.

النائب المقداد وجماعة فيلتمان

من جانبه النائب علي المقداد (حزب الله) توجه بالكلام الى من وصفهم بجماعة فليلمتان (مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الادنى) وقال لن تكون بلادنا ارجوحة ليتسلى بها اصحاب الغايات الدولية وتوجه الى المعارضة بالقول: انتم تخلقون الظروف وتتذرعون بها، ولن نقبل بطرح الخيارات المرفوضة تحت حجة العدالة.

الى ذلك استهل النائب سيمون ابي رميا (كتلة الاصلاح والتغيير) كلمته بالاعتذار للمعارضة بقوله: نعتذر لاننا فاجأناكم ونعترف باننا فعلنا ما بوسعنا حتى سلبناكم الاغلبية ونعتذر لان الرئيس سعد الحريري لم يسمع دعواتنا لفتح ملف شهود الزور وخلص الى منح الثقة للحكومة.

وتحدث النائب جمال الجراح الذي قال للرئيس ميقاتي انت منحاز، وحجب الثقة عن حكومته.

قانصوه يعتذر عن الكلام

ومن ثم اعطى الرئيس بري الكلام للنائب عاصم قانصوه، استنادا الى جدول الكلمات وكان هذا لايزال متأثرا بالمشادة الكلامية بينه وبين النائب الضاهر فاجابه قانصوه: نزولا عند تمنياتك يا دولة الرئيس امنح الحكومة الثقة واتنازل عن حقي بالكلام، فأجابه بري قائلا: هذه اول مرة بتسمع الكلمة، واستكملت الكلمات عند الخامسة ودار السجال مجددا على المحكمة الدولية وشرعيتها، إذ لفت عضو كتلة «المستقبل» النائب نهاد المشنوق الى ان «هناك من يعتقد ان التاريخ يبدأ به وينتهي بسلاحه»، معتبرا ان «هذا السلاح الذي هيمن على حياتنا السياسية والوطنية منذ 7 مايو هو عنوان المأزق الكبير للبنان»، لافتا الى ان «العديد من مؤسسات الدولة أصبحت تعمل بأجر بسيط ولو بسيط ومجانا في بعض الأحيان عند منطق السلاح».

واعتبر النائب المشنوق خلال مداخلته في جلسات الثقة ان «الحكومة لم تكن لتولد لو لم تكن هناك إرادة من المرشد الأعلى لإرادة السلاح»، معلنا انه لن يمنح الحكومة الثقة.

بدوره رد رئيس المجلس النيابي نبيه بري على المشنوق حين تكلم عن شبكة العلاء في حزب الله وقضية اغتيال الرئيس الأسبق رفيق الحريري، وأوضح انه «هلأ انا بدي قاطعك وهذه المرة الثانية التي أتمنى عليك، نحن نناقش البيان الوزاري، هذه الاثارات مش للمصلحة»، وتابع بري «بعرفك منيح هيدا مش كلامك».

وتدخل عندها عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب نواف الموسوي معتبرا ان «كلام المشنوق هو كلام فتنة»، ولفت الى ان «الناس تسمع اذا لم نكن نحن نسمع»، موضحا ان «هذا كلام الفتنة وانه اذا كنا معطين الاذن الصماء هناك ناس تسمع»، وتوجه للناس بالقول «اذا لم نرد عليه فلأننا لا نريد ان نسمح لعملاء المخابرات بأن يحدثوا فتنة في البلد».

وتوجه الموسوي للمشنوق بالقول انت «عميل للمخابرات معروف اديش سعرك».

● بيروت ـ عمر حبنجر

المعارضة اللبنانية طالبت ميقاتي بالاستقالة والأكثرية تحدّت «جماعة فيلتمان»

الموسوي للمشنوق: «عميل للمخابرات معروف اديش سعرك»

فضل الله: الأمن الإسرائيلي شريك بالتحقيق

المطارنة ـ الموارنة دعوا الحكومة لاحترام المواثيق والاتفاقيات والتقيد بالقرارات الدولية

تمنى مجلس المطارنة ـ الموارنة للحكومة الجديدة ان تنطلق معززة بثقة مجلس النواب الى معالجة شؤون الوطن والمواطنين وان تتحمل مسؤولياتها الجسام في هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ لبنان والمنطقة سواء اكان تجاه الداخل فتعمل على تقريب وجهات النظر بين اللبنانيين وتوحيد صفوفهم وجمع كلمتهم ومعالجة قضاياهم الاجتماعية والسياسية، وان كان تجاه الخارج فتعمد الى احترام المواثيق والاتفاقيات والتقيد بالقرارات الدولية وحفظ مكانة لبنان في مصاف الدول المتحضرة.

ورأى المجلس بعد اجتماعه برئاسة البطريرك بشارة الراعي ان اصدار القرار الاتهامي عن المحكمة الدولية في الوقت الذي كانت الحكومة تستعد لمناقشة بيانها الوزاري قد أجج الجدال وزاد الشرخ بين الفرقاء السياسيين في لبنان وناشد المجلس جميع المسؤولين الحفاظ على مستوى النقاش الديموقراطي الراقي والسعي الى توحيد الرؤية واظهار الحقيقة والعمل على تحقيق العدالة التي من شأنها وضع حد لمسلسل الاغتيالات ووأد الفتنة في البلاد.

ولاحظ المطارنة ان الاضطرابات والاحداث المؤلمة مازالت تعصف بعدد من البلدان في المنطقة ودعوا اللبنانيين الى التنبه الى امتداد الفتنة الى وطنهم والعمل بجد على توحيد صفوفهم والالتفاف حول مؤسساتهم الوطنية والحفاظ على الوحدة والعيش المشترك.

● بيروت ـ محمد حرفوش

قيادي في «14 آذار» لـ «الأنباء»: المزيد من مذكرات التوقيف على الطريق

اتضحت صورة المرحلة المقبلة في لبنان، ومعالم الحراك السياسي وطبيعة التوازن السياسي والتداخل بين مختلف الاطراف.

وبعدما حددت 14 آذار سقف تحركها وحسم امين عام حزب الله السيد حسن نصر الله توجهاته وحدود التعاطي مع المحكمة الخاصة بلبنان، بات اللبنانيون يقفون امام المعطيات الآتية: طبقا لقراءة قيادي في «14 آذار» لـ «الأنباء» اصر السيد نصر الله على الظهور كالحاكم الفعلي في لبنان الممسك بمفاصل السلطة وقرارها من مختلف القضايا وعلى كافة المستويات.

فتح نصر الله الافق على المعركة مع نصف اللبنانيين ومع المجتمع الدولي في الوقت نفسه، الامر الذي سيضع لبنان على مفترق خطير بالنسبة الى وفاقه الداخلي وواقع مؤسساته والذي سيكبد الاقتصاد ومعيشة الناس الكثير من الخسائر والاعباء وسيلحق الاذية بعلاقات لبنان الخارجية على مختلف الصعد، وبدلا من القول ان المحكمة مشكوك بأمرها، ويطلب من الدولة اللبنانية الاجابة عن ذلك ويترك لها حرية العمل والتحرك، بادر الامين العام لحزب الله الى حسم دور السلطة ولاظهارها عاجزة الى اقصى الحدود.

وبادرت المعارضة الى التصويب على الرئيس ميقاتي فاصابته اصابة بالغة بجوابه الاخير حول موقفه من القرار 1757 وان بطريقة غير مباشرة وبات ميقاتي هدفا سهلا ويمكن الرمي عليه في اي وقت كان فهو يشتهر بأنه يحمل بيديه قلم الرصاص والممحاة في الوقت نفسه لكن التطورات المتسارعة لم تعد تتيح الاستفادة من هذا التكتيك.

وقال القيادي في 14 آذار ان المعارضة تقف امام خيارين، الاول ويقوم على حجب الثقة عن الحكومة بينما يذهب الثاني الى حد انسحاب نوابها كلهم من المجلس، ما ان ينتهوا من كلامهم للتأكيد على قرارهم بعدم اعطاء هذه الحكومة اي شرعية كانت.

وتابع: يبدو ان المسبحة ستكر بسرعة فيما يتعلق بالاتهامات الصادرة عن المحكمة الخاصة بلبنان ومن غير المستبعد ان تكون هناك دفعات جديدة من مذكرات التوقيف على الطريق في موضوع اغتيال الرئيس الحريري كذلك بالنسبة الى اغتيال جورج حاوي ومحاولتي اغتيال الوزيرين مروان حمادة والياس المر.

● بيروت ـ ناجي يونس

أخبار وأسرار

● **أوروبا ترحب بخطاب ميقاتي:** الموقف الأوروبي من الوضع اللبناني الراهن بعد تشكيل الحكومة الجديدة وصدور القرار الظني لخصته رئيسة البعثة الأوروبية في بيروت أنجلينا إيخهورست (بعد اجتماع لسفراء الاتحاد الأوروبي) بأن الاتحاد الأوروبي يرحب بتشكيل الحكومة ولكنه سيتابع عملها خطوة خطوة، لاسيما على مستوى التزامات لبنان بعد القرار الاتهامي، مشيرة الى وعود قطعها الرئيس ميقاتي للسفراء الأوروبيين في هذا الشأن. وتبدي مصادر أوروبية ديبلوماسية ارتياحها الى موقف ميقاتي وتصف خطابه الموجه الى اللبنانيين بعد صدور القرار الاتهامي بأنه «خطاب جيد»، ملاحظة ان هناك فارقا وتمايزا بين موقف ميقاتي وموقف حزب الله الذي يرفض المحكمة الدولية وكل ما يصدر عنها ويعتبر نفسه غير معني به، أما الرئيس ميقاتي فإنه يعترف بالمحكمة وما يصدر عنها ويبحث عن طريقة للتعامل مع القرار الاتهامي واحتواء تداعياته، ويعتبر ان حكومته معنية بمتابعة المراحل التالية لتنفيذ القرار وما يترتب عليه من اجراءات.

● **خطوة سابقة لأوانها:** الدعوة الى استئناف الحوار الوطني التي ألمحت اليها مصادر رئاسية في قصر بعبدا وصدرت صراحة عن الرئيس نبيه بري والنائب وليد جنبلاط وأعلنها المبعوث الخاص للأمم المتحدة في لبنان مايكل وليامز بطريقة عكست رغبة ملحة في انطلاقة متجددة للحوار مثل الرغبة التي ظهرت بشأن تشكيل حكومة ميقاتي هذه الدعوة تعتبرها أوساط في المعارضة والموالاة على حد سواء انها «سابقة لأوانها»، وان الحوار لا يمكن ان يستأنف في ظل وضع سياسي أكثر تعقيدا وصعوبة وتأزما من قبل والتسوية السياسية فيه أبعد منالا ولا تتوافر أرضيتها ومناخاتها.

● **خطأ سياسي كبير:** في مواجهة رأي ثابت ومتكرر لدى أقطاب المعارضة الجديدة بأن حزب الله وفريقه ارتكب خطأ سياسيا كبيرا بإسقاط حكومة الرئيس سعد الحريري الذي تحرر من أعباء وتبعات القرار الاتهامي، تعتبر مصادر قريبة من حزب الله ان خيار اسقاط حكومة الحريري كان صائبا وجاء في اللحظة المناسبة، وهذا ما أكدته أول تجربة مع الحكومة الجديدة وهي تجربة القرار الظني الذي لم ينجح في تحقيق أهدافه. فلا مسار الحكومة توقف ولا مضمون البيان الوزاري تغير أو انحرف عن وجهته، وهذا يعني بالنسبة لحزب الله نجاحا أوليا في خيار المواجهة على مستوى مؤسسات الحكم التي لم تعد في يد خصومه.

● **أسئلة موجهة للمعارضة:** نقل عن أوساط الرئيس نجيب ميقاتي قوله ان حملة المعارضة عليه فيها تجن وظلم وافتراء، وسألت: هل يريدون الحقيقة والعدالة أم السلطة؟ وهل نسوا ان ميقاتي هو من وقع البروتوكول الخاص بالمحكمة، وانه من العام 2005 حتى الآن لم يفرط في حقوق وصلاحيات رئاسة الحكومة؟

● **الحكومة باقية حتى 2013:** نقل عن العماد عون قوله ان هذه الحكومة ثابتة في موقعها ولا أحد بإمكانه إزاحتها وإسقاطها، وعلى المعارضة ان تتعامل معها على أساس انها باقية حتى انتخابات 2013 وان تتعايش مع الواقع الجديد وتعتاد عليه.

● **تصريح لافت:** توقفت أوساط في الأكثرية باندهاش عند تصريحات متشددة لنائب رئيس تيار المستقبل أنطوان أندراوس قال فيها لـ «الشرق الأوسط»: «ان الرئيس ميقاتي أول من سيحاسب والعقوبات الدولية ستطوله شخصيا»، وان «الحقيقة اليوم أهم من البلد» وان على وزير الداخلية الجديد ان يظهر عضلاته ويدخل الضاحية الجنوبية ويلقي القبض على المتهمين من حزب الله.

● **اتصالات كنائبية ـ قواتية:** تجري اتصالات بين «القوات اللبنانية» والكتائب لمعالجة ذيول الاشكال الذي وقع بين مرافقي النائب سامي الجميل و«أمن» د.سمير جعجع قبل أيام (في فندق ريجنسي أدما)، وتترافق هذه الاتصالات مع اتصالات موازية بين الكتائب والأمانة العامة لـ 14 آذار لتسوية الخلاف وعودة ممثل الكتائب الى الأمانة العامة بعدما لعب الجميل دورا بارزا في لقاء البريستول وساهم في رفع السقف السياسي لبيان المعارضة.